نائب الرئيس التنفيذي للبنك خلال مؤتمر المحللين السنوي 2018

السقا: «KIB» يركز على تمويل مشاريع النفط والاتصالات والسياحة

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي «KIB» محمد السقا إن الأداء المميز للبنك ومتانة مركزه المالي، يعكس النمو القوي الذي حققه في مختلف مجالات الأعمال بفضل استراتيجيته الجديدة، والتي يمضي البنك قدما في تطبيقها، والهادفة إلى تعزيز الطريقة التي يتعامل بها البنك مع العملاء، من خلال تقديم تجربة مصرفية ذات مستوى أعلى تضم أكثر بكثير من مجرد خدمات مصرفية تقليدية، حيث يسعى «KIB» دائما لتلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه.

وأضاف السقا، خلال مؤتمر المحللين للشركات المدرجة ضمن السوق الأول في بورصة الكويت، أن «KIB» ينوي القيام بزيادة توزيعاته على المساهمين، كما أوصى بها مجلس إدارة البنك، بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 11٪ بما يعادل 11 فلسا للسهم الواحد، وأسهم منحة بنسبة 4٪ بواقع 4 أسهم لكل 100 سهم، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية المختصة.

محمد السقا

18٪ نمو صافي الأرباح.. و20٪ ارتفاع إيرادات التمويل

13٪ ارتفاع أصول البنك.. و23٪ نمو محفظة التمويل

معدل التمويلات المتعثرة أقل من 1٪.. و343٪ نسبة التغطية

توصية بتوزيع 11٪ نقداً و4٪ أسهم منحة عن 2018

مؤشرات مالية جيدة

وأشار الى ان البنك تمكن من تحقيق صافي أرباح بلغ 21 مليون دينار خلال 2018، وبنسبة نمو 18٪ مقارنة بعام 2017، لافتا الى ان ايرادات التمويل سجلت نموا بنسبة 20٪ لتصل إلى 89,5 مليون دينار، مقارنة بـ 74,6 مليون دينار بالعام 2017، وكذلك ارتفاع أصول «KIB» بمبلغ 253 مليون دينار لتصل إلى 2,2 مليار دينار، وبنسبة نمو 13٪ مقارنة بـ 2017.

وأوضح السقا أن تحسن جودة الأصول لـ «KIB» بشكل ملحوظ في 2018، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الجهود المستمرة في مراقبة المحفظة الائتمانية الحالية والجديدة، حيث بلغت نسبة التمويلات المتعثرة أقل من 1٪، وهي تعتبر واحدة من أدنى المعدلات بين أقرانها، فيما بلغت نسبة تغطية التمويلات المتعثرة 343٪ في 2018، وهي واحدة من أعلى النسب في المنطقة.

نمو التمويلات

وحول الاستفسار عن متوسط نمو التمويلات المتوقعة للعام 2019، قال السقا إن المحفظة التمويلية سجلت نموا مميزا بما يتجاوز نسبة 23٪ مقارنة بالعام 2017، حيث نمت محفظة التمويل بما يفوق مبلغ 300 مليون دينار مقارنة بالعام الماضي.

وأوضح: «نشارك بفاعلية في التمويلات المشتركة عالية الجودة محليا وفي دول مجلس التعاون مع التركيز على قطاعات النفط والغاز، الاتصالات والسياحة، ونتوقع الاستمرار في نفس هذا المسار».

من جهته، قال مدير عام إدارة الرقابة المالية والتخطيط في البنك أجاي توماس، إن النتائج المالية المميزة لـ KIB عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، تعتبر دليلا على النجاح في تنفيذ وتقدم الاستراتيجية المعتمدة والتطلع إلى العام 2019. وقدم توماس عرضا تفصيلا يوضح به نتائج البنك، حيث أفاد بأن KIB حقق نموا في صافي أرباحه بنسبة 18٪ حيث بلغت 21 مليون دينار في 2018، مقارنة بـ 17,7 مليون دينار في العام الماضي، موضحا ان ذلك يرجع بشكل أساسي إلى النمو الملحوظ في الإيرادات التمويلية بنسبة 20٪ لتصل إلى 89,5 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 74,6 مليون دينار في 2017، وإن دعم الأعمال المصرفية الأساسية للبنك قد أسهمت في تحقيق هذا الأداء المميز خلال هذا العام.

وأضاف: «يشكل صافي الإيرادات التمويلية ما نسبته 81٪ من الإيرادات التشغيلية خلال 2018، مقارنة بنسبة 76٪ في العام الماضي، والذي يعكس التحسينات في الأعمال المصرفية الأساسية، حيث ان KIB لم يقم بأنشطة استثمارية متداولة وذلك تماشيا مع نزعته المتحفظة للمخاطر».

وتابع بالقول: «لقد واصل KIB استثماره في علامته التجارية الجديدة والبنية التحتية لتقنية المعلومات في العام 2018، من خلال تحديثات لتحسين تجربة الخدمات المصرفية الرقمية مع الاستمرار في الرقابة على التكاليف الأخرى، وسجلت المصروفات التشغيلية زيادة هامشية وذلك لدعم النمو في الأعمال».

نمو الأصول

وفيما يتعلق بنمو الأصول والالتزامات الأساسية، قال توماس ان KIB حقق نموا في إجمالي الأصول بنسبة 13٪ ليصل إلى 2,2 مليار دينار في 2018، مقارنة بـ 1,9 مليار دينار في 2017.

وقد تحقق ذلك من خلال نمو مديني التمويل والذي بلغ 1,6 مليار دينار في 2018 وبنسبة 23٪، مقارنة بمبلغ 1,3 مليار دينار في 2017. كما ارتفعت المحفظة الاستثمارية لـ KIB بنسبة 14٪ لتصل إلى 166 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 145,7 مليون دينار في 2017، حيث يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي الى زيادة الاستثمارات في صكوك ذات جودة عالية. كما أن إيرادات الاستثمار منخفضة مقارنة بعام 2017، وذلك يعود الى بيع بعض الاستثمارات غير الأساسية خلال 2017.

وأضاف أنه تم الحفاظ على نمو ودائع العملاء، وذلك بسبب إطلاق العديد من الحملات والمنتجات مدعوما بمعدلات أرباح مميزة، والذي أدى إلى ارتفاع ودائع العملاء بمبلغ 115 مليون دينار، أي بنسبة 10٪ لتصل إلى 1,3 مليار دينار، مقارنة بمبلغ 1,2 مليار دينار في 2017.

ودائع الأفراد

وفي رده على بعض الاستفسارات من قبل المشاركين في المؤتمر، حول توقعات النمو لودائع الأفراد، أفاد توماس: «نواصل جهودنا لنصبح بنكا للحياة تماشيا مع استراتيجيتنا وكجزء من ذلك، فإننا نقدم لعملائنا أفضل تجربة مصرفية، فقد سجلت ودائع العملاء نموا بنسبة 10٪ في 2018 مقارنة بعام 2017، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى نجاحنا في تحسين قاعدة عملائنا من ودائع الأفراد، وذلك من خلال إطلاق عدد من منتجات الودائع المبتكرة والحملات الترويجية المختلفة والتي تدعمها معدلات توزيعات أرباح مميزة، بالإضافة الى زيادة ثقة العملاء وذلك من خلال الهوية الجديدة للعلامة التجارية».

جودة الأصول

وحول الاستفسار عن التحسن الملحوظ في جودة الأصول، قال: «يسعدنا الإبلاغ عن التحسن الكبير في جودة الأصول والذي انعكس في نسبة التمويلات المتعثرة المنخفضة ونسبة التغطية الإجمالية المرتفعة، فقد تحسنت جودة الأصول بشكل ملحوظ في 2018 نظرا لمراقبتنا ومتابعتنا المستمرة للمحفظة الائتمانية الحالية والجديدة التي أدت إلى واحدة من أقل نسب التمويلات المتعثرة في المنطقة، والتي كانت أقل من 1٪».

حصلت على جائزة من «بيزنس فيجن»

«كفيك» أفضل شريك للاستثمار المستدام بالخليج

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في بيان صحافي أمس عن حصولها على جائزة أفضل شريك للاستثمار المستدام في منطقة الخليج للعام 2018، والمقدمة من بيزنس فيجن لندن والتي تعتمد على تحويل الأفكار والرؤى المفيدة إلى أفكار مالية قابلة للتطبيق.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة طارق البحر ان جائزة أفضل شريك للاستثمار المستدام من الجوائز التي ترتكز على معايير ثابتة في تقييم الشركات في مجالات الاستثمار المستدام والمحافظة على البيئة في الخليج العربي، وأيضا التي تحرص على أن يكون جميع الفائزين لديهم رؤية بالمحافظة على معايير السلامة البيئية ونجاح الشركة في المحافظة على مكانتها التي وصلت إليها.

طارق البحر

البحر: الجائزة تقديراً لجهود الشركة في تحقيق التنمية المستدامة

ويضيف البحر: الشركة ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وللاقتصاد بشكل عام، وأيضا لموظفيها ولديها سياسة مسؤولية اجتماعية من أجل ضمان الإسهام في السعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، ومبينا أن مفتاح هذا الجانب يتمثل في توظيف الأشخاص الذين يطمحون إلى الإسهام إيجابيا في خدمة المجتمع.

وذكر البحر أن أحد أهداف «كفيك» يتمثل في المحافظة على البيئة والمشاركة في البرامج التطوعية، حيث تقوم الشركة بتشجيع موظفيها على الإسهام في مبادرات التنمية وفي تنفيذها، وفقا للمفاهيم التي باتت تكتسب شعبية متزايدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي ختام حديثه أكد البحر حرص (كفيك) على العمل ضمن إطار الحوكمة المؤسسية، وهو الإطار الذي يوائم جميع أنشطتها مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وأفضل الممارسات والسياسات والأنظمة والضوابط الداخلية المعمول بها.

البنك يمنح عملاءه سيارة «نيسان باترول» كل شهر

«برقان» يعلن الفائز الجديد بسحب «الثريا للراتب»

أعلن بنك برقان عن فوز احمد حسين حسن علي بسيارة «نيسان باترول» ذات الدفع الرباعي خلال سحب حساب «الثريا للراتب» الشهري، وقد أعرب الفائز عن سعادته بالفوز بالسيارة.

مع السحب الشهري، يحصل العميل على فرصة لربح سيارة نيسان باترول ذات الدفع الرباعي كل شهر ومقابل كل 10 دنانير متوفرة في الحساب يحصل العميل على فرصة واحدة.

الفائز متسلما سيارة الـ «نيسان باترول»

وأوضح البنك أنه يمكن فتح حساب «الثريا للراتب» بالدينار الكويتي، أو غيره من العملات، وأنه يمنح صاحبه العديد من المميزات، ومنها الحصول على قرض أو بطاقة ائتمانية تناسب احتياجاته، بالإضافة إلى ذلك، الاستفادة من العروض والخصومات على مدار العام.

«فورسيزونز»: افتتاح 9 فنادق جديدة في 2019

لم يكن للطموح حدود في يوم من الأيام لدى فورسيزونز للفنادق والمنتجعات، ويبدو ذلك واضحا من خلال خططها التوسعية في العام الحالي والمتمثلة في افتتاح 9 فنادق ومنتجعات جديدة حول العالم، بالإضافة إلى التوسع المستمر في محفظة وحداتها السكنية المستقلة. وقال رئيس العمليات الفندقية العالمية في فنادق ومنتجعات فورسيزونز كريستيان كليرك إن المجموعة تمتلك جميع المقومات التي تمكنها من الاستمرار في تحقيق النجاح خلال عام 2019 مع النمو الاستراتيجي والثابت لمحفظتها العالمية.

وأضاف: «تستمر محفظتنا في النمو بوتيرة مستمرة، حيث نركز على مشاريع تقدم أعلى مستويات الجودة في الوجهات التي يرغب ضيوفنا في أن يكونوا فيها. وما نزال ملتزمين بتقديم أرقى معايير الضيافة مع التوسع عبر مجموعة متنوعة من العقارات، بما في ذلك أول فنادقنا في اليونان وإسبانيا، وأول منتجع للمجموعة داخل مزارع الكروم في وادي نابا، وافتتاح أول وحدات سكنية مستقلة في لندن».

وتابع كليرك: «مع استمرار تركيزنا على محفظتنا من الوحدات السكنية، نعمل على ترسيخ مكانتنا كشركة رائدة في مجال الوحدات السكنية الفاخرة. فمن بين المشاريع التسعة الجديدة المزمع افتتاحها هذا العام توجد وحدات سكنية تؤكد على الأهمية المتزايدة للمساكن التي تحمل علامة فندقية بالنسبة لفورسيزونز، بالإضافة إلى المستهلكين من محبي الفخامة.

انطلاق منتدى الخليج للمال والأعمال بالكويت 16 فبراير

د.محمد النظامي

أعلنت شركة سمارت فيجن ومجموعة تاجر في بيان صحافي عن عقد منتدى الخليج للمال والأعمال في 16 فبراير الحالي في فندق راديسون بلو ـ الكويت.

ويعقد منتدى الخليج الاقتصادي هذا العام تحت عنوان «الاقتصاد الخليجي والأسواق المالية العالمية والارتباط بالنفط عالميا ومحليا»، حيث سيقوم بعقد ندوات عن النمو الكبير في الاقتصادي الخليجي ودعم العلاقات المصرية ـ الخليجية والاستثمارات المشتركة والأسواق المالية العربية وورشة عمل الاسواق المالية العالمية والبورصة العالمية للنفط والطاقة.

وبهذه المناسبة، قال الأمين العام للملتقى رئيس مجلس إدارة سمارت فيجن د.محمد النظامي انه تمت دعوة كبار رجال أعمال ومستثمرين من دول الخليج، إلى جانب مشاركة عدد من رجال الاعمال وشركات من الكويت والسعودية والامارات والبحرين وسلطنة عمان وهونغ كونج وقبرص.

وسيشهد المؤتمر حفل تكريم وتوزيع جوائز الابداع والتميز في الاقتصاد الخليجي بإشراف قسم الأبحاث بشركة سمارت فيجن وشركة تاجر.

ويعتبر المنتدى الحفل الأكبر في الوطن العربي الذي يكرم رموز المال والاعمال في المنطقة، حيث إن جوائز هذا العام جاءت تحت مسمى «جوائز الابداع والتميز في عالم الاقتصاد والمال والاعمال»، وستقدم طبقا الى استفتاء العملاء والجمهور والخبراء والاعلام.

المستشار الكويتي

مستقبل القوى العاملة بتطور التكنولوجيا

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة
abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com

كما تعرفون أن إنجاز المهام في أي عمل منذ زمن طويل يعتمد على الأيدي البشرية، وكلما مرت السنوات بدأت الدول في تصنيع آلات أو معدات تستخدم لإنجاز الأعمال وبتشغيل وإدارة أيد بشرية، وهذا ساعد على إنجاز المهام بعدد أقل من الاعتماد الكلي السابق على الأيدي البشرية بالكامل، ومرت السنوات وبدأت تظهر تكنولوجيا جديدة طورت من إنجاز الأعمال وبعدد أقل من العاملين وأسرع، وباستخدام الكمبيوتر والطابعات والفاكس بدأت بتقليص الدورة المستندية وعدد أقل من الموارد البشرية وهكذا حتى تطورت التكنولوجيا في السنوات الأخيرة باستخدام الانترنت والنظم الآلية بإنجاز وتخليص الأعمال بكبسة زر وبسطت إجراءات العمل واختصرت الكثير من الوقت وأصبح العمل الذي يحتاج الى 10 موظفين الآن يحتاج الى موظف واحد أو اثنين، (وللأسف بعض الحكومات توظف عاملين أكثر من حاجة العمل وبهذا تكون البطالة المقنعة والتي تأخذ رواتب ومكافآت وغيرها من امتيازات من دون عمل حقيقي).

وستزداد البطالة المقنعة والبطالة الحقيقية في المستقبل كلما طورنا التكنولوجيا التي تساهم في أداء مهام وأعمال كثيرة كان الإنسان يقوم بها ومنها الروبوت والنظم والشبكات الآلية المتطورة، ما يعني أننا سنستغني عن ملايين من البشر في أداء هذه الأعمال بتكلفة أقل وإنجاز أسرع ودقة في العمل، وعلى سبيل المثال:

- لدى شركات الصناعات التحويلية في الصين، مثل فوكسكون، خطط لاستبدال 1,2 مليون عامل بعمال آليين (روبوت) لتظل قادرة على المنافسة.
- ويلحق ارتفاع أجور العمالة، في بلدان مثل ڤييتنام وإندونيسيا، الضرر بأرباح شركات مثل نايكي التي تبحث بالفعل عن بدائل لاستبدال الأيدي العاملة بأرباح رأسمالية.
- ومن المحتمل أن يكون لظهور السيارات ذاتية القيادة آثار ضخمة على الوظائف وخلق فرص العمل. وتقدر دراسة إجمالي الوظائف المفقودة بسبب قيادة السيارات آليا بنحو 10 ملايين وظيفة في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة. ويمكن لتداعيات التحول إلى السيارات ذاتية القيادة أن تحدث أثرا متتابعا على طائفة من الصناعات المساعدة مثل سوق تأمين السيارات، وسوق تمويل السيارات، وصناعة مواقف انتظار السيارات، وسوق قطع غيار السيارات مع توقف الطلب على هذه الخدمات.
- وفي حين يجري فقدان الوظائف بسبب استخدام الأنظمة الآلية، فإن مؤيدي وجهة النظر المقابلة يرون أن التقدم التكنولوجي يتسبب في خلق العديد من الوظائف الجديدة. ويرون أن المكاسب على صعيد الإنتاجية والتكلفة التي تحققت من خلال استخدام الأنظمة الآلية ترتد إلى الاقتصاد بما يساعد المواطنين على الحصول على الخدمات بتكاليف أقل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة في وفورات المستهلكين وإنفاقهم، ما ينتج عنه المزيد من فرص العمل في سوق السلع الاستهلاكية.

سواء كنا سنواجه خطر تلاشي الوظائف في المستقبل أم لا، فإن مستقبل الوظائف والمهارات يواجه بلا شك تحديات جديدة في عصر الابتكار التكنولوجي الهدام. وتتطلب هذه الاتجاهات اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الحكومات للتوفيق بين الوظائف والمهارات لضمان تحقيق الرخاء الاقتصادي المشترك وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع.

ورأيي بأن تطور التكنولوجيا في أداء الأعمال باستخدام الروبوت أو النظم الآلية المتطورة فيها مجازفة وخطورة اذا كنا سنعتمد عليها مستقبلا لأن احتمال الاختراق من الهاكرز وارد واحتمال تعطل شبكة الانترنت والأنظمة الآلية التي سيعتمد عليها في إنجاز وتأدية الأعمال وخاصة المهام الحساسة والخطرة التي تمس أمن واستقرار أي بلد وكذلك تمس صحة الإنسان ومعاملاته القانونية والبنكية، ولذلك أنصح بعدم الاعتماد الكلي عليها ويظل الإنسان هو المورد الرئيسي والطبيعي لأداء الأعمال.

«الشال»: الكويت لاتزال متخلفة جداً..في مؤشرات الفساد

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن الكويت حصلت في عام 2018 على الترتيب 78 من أصل 180 دولة شملها مؤشر مدركات الفساد، تحقق ذلك بحصولها على 41 نقطة من أصل 100، وتلك وسيلة قياس ترتيب المراكز، وكانت الكويت في المركز 85 في 2017 وبحصيلة من النقاط بلغت 39 نقطة، وكانت الأدنى لها في 15 عاما هي أعوام شمولها في المؤشر. ولكنه يظل رغم إيجابيته تقدم غير كاف، فهو ليس التقدم الأول ولا الأكبر في سنة واحدة، فقد سبق للكويت أن تقدمت 14 مركزا في سنة واحدة ومن المركز 69 في 2014 إلى المركز 55 في 2015، وأن المركزين أفضل من موقعها الحالي. بعد عام 2015، تسبب ارتخاء النظم والقوانين والقيم، إلى تخلف الكويت 20 مركزا في سنة واحدة حين احتلت المركز 75 في 2016 وتحقيق 41 نقطة، ثم استمر الانحدار إلى المركز 85 في عام 2017. ولا تزال الكويت متخلفة جدا في مؤشري قياس آخرين، الأول، هو احتلالها للمركز الخامس خليجيا والثامن عربيا وهو مركز متخلف بالمطلق، ومتخلف بحده إذا قورن بعدد وحجم أجهزة الرقابة والتفتيش على الفساد في الكويت مقارنة بالآخرين. والمؤشر الثاني، هو تحقيقها 41 نقطة من أصل 100 نقطة، وهو دون المعدل ـ المتوسط ـ الذي حققته 180 دولة والبالغ 43 نقطة، رغم أن ترتيبها في النصف الأول من العدد الإجمالي لتلك الدول.

وخلص التقرير بالقول بأن أي تقدم هو عمل مقدر ومشكور، ولكنه تقدم يجب ألا يكون ظرفيا كما حدث في 2015، وإنما تقدم مستدام، ولن يكون تقدم مستدام ما لم يتحقق شرطان. الشرط الأول، هو أن يبدأ المجتمع بأولوية عقاب الفاسد من الأعلى، نتيجته أن مستوى الثقة والدعم سوف يرتفعان عندما يرى المجتمع بأن القسوة في الملاحقة والعقاب تتناسب طرديا مع مسؤولية وصفة الفاسد. والشرط الثاني، هو صلاح منظومة القيم، فلا يتصدر لجان التحقيق وحماية المال العام فاسدين، ولا يعين فاسد مستشارا ولا يدعى فاسد للمناسبات العامة.